EP

UNEP/EA.4 /Res.1

Distr.: General
28 March 2019

Arabic
Original: English

الأمم المتحدة

جمعية الأمم المتحدة
للبيئة التابعة لبرنامج
الأمم المتحدة للبيئة

جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة
لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة
الدورة الرابعة
نيروبي، ١١-١٥ آذار/مارس ٢٠١٩

قرار اتخذته جمعية الأمم المتحدة للبيئة في ١٥ آذار/مارس ٢٠١٩

١/٤ المسارات المبتكرة لتحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامين (اتفق عليها بشرط الاستشارة)

إن جمعية الأمم المتحدة للبيئة،

إذ تسلم بأن تحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامين هو شرط لا غنى عنه للتنمية المستدامة، وأن ضمان تحقيق هذا التغيير في أنماط الاستهلاك والإنتاج يتجسد في هدف من أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠[(١)]،

وإذ تؤكد على أهمية النهوض بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، من خلال اقتصاد التدوير وغيره من النماذج الاقتصادية المستدامة، وتنفيذ إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة[(٢)]،

وإذ تسلم بالمجموعة المتنوعة من السياسات التي تنفذها البلدان للانتقال نحو الاستهلاك والإنتاج المستدامين، مثل الكفاءة في استخدام الموارد واقتصاد التدوير والإدارة المستدامة للمواد ''والمفهوم الثلاثي'' (للتخفيض وإعادة الاستخدام وإعادة التدوير)،

وإذ تسلم أيضاً بأن النُهج والحلول المبتكرة ضرورية لتقريب عالمنا من الرؤية الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة ''المستقبل الذي نصبو إليه''[(٣)]، وفي خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠،

وإذ تسلم كذلك بالالتزام الذي تم التعهد به في إطار خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية[(٤)] بمواصلة تقديم الدعم للبلدان النامية لتعزيز قدراتها العلمية والتكنولوجية والابتكارية للانتقال

(١) قرار الجمعية العامة ١/٧٠.
(٢) A/CONF.216/5، المرفق.
(٣) قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦، المرفق.
(٤) قرار الجمعية العامة ٣١٣/٦٩، المرفق.

نحو أنماط من الاستهلاك والإنتاج أكثر استدامة، بوسائل منها تنفيذ إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة،

وإذ تشير إلى أن الاستهلاك والإنتاج المستدامين تم تناولهما على وجه التحديد في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ من خلال هدف التنمية المستدامة ١٢ وفي عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين، بوسائل منها إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، وقرار جمعية البيئة ٨/٢ بشأن الإنتاج والاستهلاك المستدامين، وكذلك القرار ٦/٢ بشأن دعم اتفاق باريس، والقرار ٧/٢ بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، والقرار ٩/٢ بشأن منع الأغذية المهدورة وخفض كمياتها وإعادة استخدامها، والقرار ١١/٢ بشأن النفايات البلاستيكية البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة، والقرار ٧/٣ بشأن القمامة البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة،

وإذ تشير أيضاً إلى الاستعراض المتعمق لهدف التنمية المستدامة ١٢ الذي جرى في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي عُقد في عام ٢٠١٨ وإلى الدعوة إلى التعجيل بالعمل في الإعلان الوزاري[٥] الذي اعتُمد في المنتدى، بما في ذلك الإقرار بشبكة ''كوكب واحد'' كآلية لتنفيذ الهدف ١٢ من أهداف التنمية المستدامة،

وإذ تشير كذلك إلى أن استعراض هدف التنمية المستدامة ١١ في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في عام ٢٠١٨ أظهر الأهمية الرئيسية للمدن في تحسين الكفاءة في استخدام الموارد والانتقال إلى اقتصاد التدوير،

وإذ ترحب بالتحليل الذي أجراه الفريق الدولي المعني بالموارد في تقريره *توقعات الموارد العالمية ٢٠١٩: الموارد الطبيعية من أجل المستقبل الذي نريده*[٦]،

وإذ تلاحظ الاتجاهات الحالية في استغلال الموارد الطبيعية وأثرها على البيئة والموثقة في تقرير *توقعات الموارد العالمية للعام ٢٠١٩*، الذي يبرز أن عمليات استخراج الموارد وتجهيز المواد والوقود والأغذية مسؤولة عن نسبة تتجاوز ٩٠ في المائة من آثار الإجهاد المترتبة على التنوع البيولوجي وآثار الإجهاد المائي وعن حوالي نصف الانبعاثات العالمية لغازات الاحتباس الحراري (ولا يشمل ذلك الآثار المناخية المتعلقة باستخدام الأراضي)،

وإذ تسلم أيضاً بأن هذه الاتجاهات تؤثر على إمكانات التنمية المستدامة في المستقبل، وتضيف تكاليف كبيرة إلى الميزانيات الوطنية، مما يؤكد أهمية النظر في توفير حوافز لأصحاب المصلحة للعمل بطريقة تدعم التحول إلى أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، بما في ذلك التنظيم والتعليم وإذكاء الوعي والتمويل المستدام والأدوات الاقتصادية والمعايير التقنية وتصميم المنتجات وتوفير النظم والخدمات والمعلومات حسب الاقتضاء،

وإذ تشدد على وجود ترابط متبادل بين إدارة الموارد والمناخ والتنوع البيولوجي واستخدام المياه والأراضي، وعلى أن الموارد تقع في صميم المبادرات والسياسات والأطر التنظيمية الطوعية التي تهدف إلى تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية واستخدامها، وهي أمور مهمة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، والأهداف البيئية والمناخية،

---

(٥) E/HLS/2018/1.

(٦) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ٢٠١٩.

وإذ تسلم بأهمية الاستخدام الأكثر كفاءة للموارد المائية وإدارة المياه المستعملة والإدارة السليمة للنفايات، وضمان جمع النفايات ومنع تراكمها، في الجهود المبذولة لتحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامين والتقليل إلى أدنى حد ممكن من التدهور البيئي الناجم عن تسرب النفايات إلى البيئة،

وإذ تدرك أن تحقيق اقتصاد أكثر اتباعاً لنُهُج التدوير، وهو أحد النماذج الاقتصادية المستدامة الحالية، حيث تصمَّم المنتجات والمواد على نحو يمكِّن من إعادة استخدامها أو إعادة تصنيعها أو إعادة تدويرها أو استردادها وبالتالي الاحتفاظ بها في الاقتصاد لأطول فترة ممكنة، مع الموارد التي أُنتجت منها، كما يمكِّن من تجنب إنتاج النفايات، وخاصة النفايات الخطرة، أو التقليل منها إلى أدنى حد ممكن، ومنع انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وتخفيضها، هو أمر يمكن أن يسهم بشكل كبير في الاستهلاك والإنتاج المستدامين،

وإذ تسلم بأنه من خلال التكافل الصناعي، يمكن للنفايات التي تنتجها إحدى الشركات أن تمثل مواد خام ذات قيمة لشركة أخرى، مما يؤدي إلى وجود شركات تتسم بالكفاءة في استخدام الموارد والقدرات التنافسية، وتحقق النمو والابتكار وخلق المزيد من الوظائف، ويمكنها بذلك تحويل القطاعات الصناعية للدول الأعضاء، وتقليل الآثار البيئية للأنشطة الصناعية،

وإذ تدرك أن استخدام نُهج دورة الحياة يساعد على ضمان استخدام المواد بشكل أكثر إنتاجية طوال دورة حياتها، ويقلل بالتالي من إنتاج النفايات والأثر البيئي الناجم عنها، ويمكن أن يسهم بشكل كبير في الجهود المبذولة لتحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامين،

وإذ تسلم بأهمية التقليل من المواد الخطرة إلى أدنى حد ممكن في دورات المواد وتجنبها كلما كان ذلك ممكناً، ووفقاً للقدرات الوطنية وأفضل أنواع التكنولوجيا المتاحة في كل دولة من الدول الأعضاء، وتسلم بأن عمليات الاستهلاك والإنتاج المستدامة تستلزم استخداماً أكثر كفاءة للمواد والمنتجات المتداولة بالفعل، بينما ينبغي أن يظل أداء المواد الخام الثانوية مماثلاً لأداء المواد البكر وأن تصبح الإمدادات من تلك المواد أكثر قابلية للتنبؤ بها،

وإذ تسلم أيضاً بأن تحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامين غير ممكن إلا من خلال الدعم والمشاركة النشطة من جميع الجهات المعنية، ولا سيما الجهات القائمة على استخراج وإدارة المواد الخام والموارد الطبيعية؛ وتطوير المواد الجديدة وإنتاجها؛ وتصميم وتصنيع وتجهيز وتغليف وتعبئة السلع، بما في ذلك الأغذية والخدمات؛ وبيع المنتجات والخدمات؛ واتخاذ القرارات المتعلقة باستهلاك المنتجات والتخلص منها؛ وإدارة النفايات واستعادة المواد عند نهاية عمرها الافتراضي؛ وكذلك المستهلكين في أنماط استهلاكهم للسلع وتخلصهم منها،

وإذ تشدد على أنه يجب على الدول الأعضاء أن تأخذ زمام المبادرة في وضع تدابير سياساتية محلية لتمكين المستهلكين من الأخذ بخيارات مستنيرة في قرارتهم الشرائية لصالح المنتجات والسلع والخدمات المستدامة،

وإذ تدرك بشكل خاص دور الدول الأعضاء على جميع المستويات وقدرتها على تحويل الأسواق وتشجيع جميع المسارات التي تؤدي إلى الاستهلاك والإنتاج المستدامين من خلال المشتريات العامة المستدامة،

وإذ ترحب بالعمل المشترك بين القطاعات والتعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين في مجال الكفاءة في استخدام الموارد واقتصاد التدوير في إطار شبكة كوكب واحد والبرامج المواضيعية في إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة استناداً إلى الاستراتيجية الجديدة ”خطة واحدة من أجل كوكب واحد“ للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢،

١- *تدعو* الدول الأعضاء إلى النظر في النُهج والسياسات الرامية إلى تحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامين بوسائل منها على سبيل المثال لا الحصر تحسين الكفاءة في استخدام الموارد والانتقال إلى اقتصاد التدوير عند وضع الخطط والسياسات الوطنية ذات الصلة، واستراتيجيات التنمية والسياسات القطاعية المستدامة أو ما يعادلها، وذلك من أجل فصل النمو الاقتصادي عن التدهور البيئي واستهلاك الموارد الأولية، وأن تراعي، في قيامها بذلك، نتائج التقرير السادس في سلسلة توقعات البيئة العالمية وتقرير *توقعات الموارد العالمية للعام ٢٠١٩: الموارد الطبيعية من أجل المستقبل الذي نريده*؛

٢- *تشدد* على الدور الهام لقطاع الأعمال والقطاع المالي في دعم الدول الأعضاء في تنفيذ النُهج الرامية إلى تحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامين بجميع أشكالهما، بوسائل منها، على سبيل المثال لا الحصر، اقتصاد التدوير وغيره من النماذج الاقتصادية المستدامة وتدعو قطاع الأعمال والقطاع المالي إلى النظر في استخدام تقييم دورة الحياة للسلع والخدمات التي تنتجها وتقدمها؛

٣- *تشجع* الدول الأعضاء على استخدام الحوافز وغيرها من الأدوات القائمة على السوق لدعم الاستهلاك والإنتاج المستدامين من خلال جملة أمور منها توفير التمويل، في حدود إمكانياتها، على نحو يراعي الاعتبارات البيئية والاجتماعية وجوانب الحوكمة، وإلغاء الحوافز للاستهلاك والإنتاج غير المستدامين، حسب الاقتضاء؛

٤- *تشجع أيضاً* جميع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة المعنيين على توفير التعزيز والدعم، عند الاقتضاء، لتطوير نماذج الأعمال المستدامة المبتكرة التي تتسق مع السياسات والقوانين الوطنية ولفعاليتها والأخذ بها، ومنها مثلاً تلك النماذج التي تقلل استهلاك المواد بتقديم الخدمات بدلاً من المنتجات (مثل خدمات الإضاءة بدلاً من المصابيح الكهربائية، وخدمات التبريد بدلاً من البرادات، وخدمات التنقل بدلاً من السيارات)، فضلاً عن أنواع التكنولوجيا الجديدة والأكثر استدامة، والتسعير الذي يراعي أحكام السياسات والتشريعات والظروف الوطنية، وتوفير المعلومات للمستهلكين عن الجوانب البيئية للمنتجات والخدمات، وإذكاء الوعي، وحماية المستهلكين؛

٥- *تشجع كذلك* جميع الدول الأعضاء، وكذلك المدن والمجتمعات المحلية وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة المعنية، بما في ذلك المصنعون وتجار التجزئة، على تعزيز تعاونها لتمكين المستهلكين والسلطات العامة من الأخذ بخيارات مستنيرة، بوسائل منها توفير المعلومات الموثوقة للمستهلكين فيما يتعلق بالكفاءة في استخدام الموارد والاستدامة الأوسع نطاقاً للمنتجات والخدمات، بما في ذلك، حسب الاقتضاء، من خلال المعلومات عن النُهج التي تتيح تطويل عمر المنتجات وإعادة استخدامها وإعادة تدوير المواد، ومن خلال المعلومات المتعلقة بالأدوات والحوافز الفعالة للأخذ بخيارات استهلاكية مستدامة، مثل خطط المسؤولية الممتدة للمنتجين، حسب الاقتضاء؛

٦- *تدعو* الدول الأعضاء إلى أن تستخدم، حسب الاقتضاء، المبادئ التوجيهية لمعلومات المستهلكين والأدوات الأخرى التي أعدت بموجب إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة لدعم اختيارات المستهلكين المستدامة والمستنيرة، وتدعو كذلك شبكة كوكب واحد، والشراكة للعمل من أجل اقتصاد أخضر ومنبر تسريع اقتصاد التدوير حسب الاقتضاء، إلى مواصلة تقديم دعمها، بناءً على الطلب، بما يشمل تبادلها لأفضل الممارسات؛

٧- *تدعو أيضاً* الدول الأعضاء إلى تشجيع تشكيل مجتمعات الممارسة، بما يشمل وضع مجموعة موارد وطنية بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين للمساهمة في شبكة كوكب واحد والتفاعل معها، وتدعو

مجتمعات الممارسات تلك بدورها إلى المساهمة في تحسين الترابط بين العلوم والسياسات؛ والنهوض بإصلاحات السياسات وتنفيذها، والابتكارات والاستثمارات فيها؛ وتعزيز تعاون أصحاب المصلحة، ومنابر تبادل المعلومات والمعرفة من أجل اتخاذ قرارات أفضل بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين على المستوى الوطني بالتعاون مع جهات الاتصال الوطنية لإطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة؛

٨- *تدعو كذلك* جميع الدول الأعضاء، من أجل العمل على تحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامين، إلى وضع سياسات للمشتريات العامة المستدامة وتحديث أطرها القانونية بشأن المشتريات العامة وفقاً لغاية التنمية المستدامة ١٢-٧ (تعزيز ممارسات الشراء العمومي المستدامة، وفقاً للسياسات والأولويات الوطنية)؛

٩- *تشجع* الدول الأعضاء على تشجيع المبادرات والتحالفات العامة والخاصة والمشتركة بين القطاعين العام والخاص لتحفيز الطلب على المنتجات المستدامة؛

١٠- *تدعو* جميع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة المعنيين، حسب الاقتضاء، إلى تصميم وتنفيذ السياسات والخطط والبرامج العامة التي تدعم التثقيف وإذكاء الوعي بأهمية الاستهلاك المستدام وأنماط الحياة المستدامة والسلوك المستدام للمستهلكين، وكذلك تلك التي تنمي المهارات ذات الصلة للأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص، بما في ذلك القطاع المالي؛

١١- *تطلب* إلى المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتشاور الوثيق مع الدول الأعضاء، وخاصة البلد المضيف المحتمل في المستقبل، أن تنظر في تحديد موضوع ليوم البيئة العالمي في المستقبل، مع التركيز على الجهود المبذولة لتحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامين، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، اقتصاد التدوير وغيره من النماذج الاقتصادية المستدامة؛

١٢- *تطلب أيضاً* إلى المديرة التنفيذية أن تنشئ، ضمن نطاق الموارد الحالية واستناداً إلى العمل المضطلع به بالفعل، ومع تجنب الازدواجية في الجهود، فريق مهام محدد زمنياً يضم الفريق الدولي المعني بالموارد وشبكة كوكب واحد، لتقديم رؤية لإدارة الموارد الطبيعية والمواد الخام من حيث ارتباطها بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واستكشاف الإمكانات التي تتيحها المسارات المختلفة نحو الاستهلاك والإنتاج المستدامين، وأن تحدد، مع مراعاة الظروف الوطنية، الأدوات التقنية وأفضل الممارسات وخيارات السياسات وأنواع التكنولوجيا المستدامة ونماذج الأعمال المبتكرة والتدفقات المالية في ذلك الصدد. وتطلب، بالإضافة إلى ذلك، أن ينجز فريق المهام عمله في الوقت المناسب لتقديم ما يخلص إليه من نتائج إلى جمعية الأمم المتحدة للبيئة في دورتها الخامسة؛

١٣- *تدعو كذلك* الفريق الدولي المعني بالموارد إلى مواصلة تقديم التقارير بانتظام إلى جمعية البيئة، بما في ذلك عن طريق تقاريره عن توقعات الموارد العالمية، وذلك بشأن الاتجاهات الحالية والمسائل الناشئة المتعلقة باستخدام الموارد الطبيعية وإدارتها، والاستهلاك المفرط وأثر تلك العوامل على البيئة والاقتصاد والمجتمع والأفراد، على أن تشمل تلك التقارير السيناريوهات والأمثلة للممارسات الجيدة وخيارات السياسات؛

١٤- *تطلب* إلى المديرة التنفيذية أن تأخذ في الاعتبار نتائج التحليل الذي قدمه الفريق الدولي المعني بالموارد، ونتائج توقعات البيئة العالمية، والتوقعات العالمية للمواد الكيميائية، والتوقعات العالمية لإدارة النفايات، والمنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، والفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ والتقييمات العالمية الأخرى عند القيام بالأنشطة في إطار برنامج العمل وعند تنفيذ القرارات السابقة المتعلقة بالصلة الأوسع نطاقاً بين الإنتاج واستخدام الموارد بكفاءة وإدارتها بشكل مستدام؛

١٥- *تطلب أيضاً* إلى المديرة التنفيذية أن تقدم تقريراً يعرض نظرة عامة على أفضل الممارسات، بما يشمل أثرها على تصميم المنتجات والخدمات، والتقليل من الآثار البيئية الضارة إلى أدنى حد ممكن، ووضع السياسات المتسقة بشأن المنتجات من أجل فصل النمو الاقتصادي عن التدهور البيئي عن طريق الاستهلاك والإنتاج المستدامين، ويقدم توصيات تعرض لكي تنظر فيها جمعية البيئة في دورتها الخامسة؛

١٦- *تطلب كذلك* إلى المديرة التنفيذية أن تجري، رهناً بتوافر الموارد، دراسة تستند إلى نهج دورة الحياة وتستفيد من عمل الفريق الدولي المعني بالموارد وشبكة كوكب واحد، على أن تتناول الدراسة إمكانات النماذج الاقتصادية المستدامة الحالية لتحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامين في بعض القطاعات، مثل قطاعات المواد البلاستيكية والمنسوجات والبناء، بوسائل منها عمليات الاحتفاظ بالقيمة، مثل العمليات المباشرة لإعادة الاستخدام والإصلاح والتجديد وإعادة التصنيع. وبالإضافة إلى ذلك، تطلب إلى المديرة التنفيذية أن تقيّم، بالتعاون مع أصحاب المصلحة المعنيين، كيفية تعزيز توافر المعلومات المناسبة في سلسلة القيمة من أجل إعادة تدوير النفايات بطريقة سليمة وآمنة؛

١٧- *تدعو* الدول الأعضاء، تماشياً مع الالتزام المتعهد به بموجب خطة عمل أديس أبابا، إلى مواصلة تقديم الدعم للبلدان النامية من أجل تعزيز قدراتها العلمية والتكنولوجية والابتكارية للانتقال نحو أنماط استهلاك وإنتاج أكثر استدامة؛

١٨- *تطلب* إلى المديرة التنفيذية تحفيز الجهود من أجل تعبئة الموارد، بما في ذلك الدعم المالي، من الدول الأعضاء والمؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص لتعزيز وتوسيع نطاق العمل بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين على أرض الواقع، بوسائط منها الصندوق الاستئماني متعدد الشركاء التابع لشبكة كوكب واحد من أجل الهدف ١٢ من أهداف التنمية المستدامة وإطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة؛

١٩- *تطلب أيضاً* إلى المديرة التنفيذية تيسير التعاون الإقليمي من أجل وضع نظم المشتريات العامة المستدامة، في سياق شبكة كوكب واحد؛

٢٠- *تطلب كذلك* إلى المديرة التنفيذية تبسيط وتحسين كفاءة البرامج الفرعية والأنشطة والشراكات والمبادرات التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين.